تقدير استشرافي

٢٠٢٤

مقالات

٣٠ كانون الأول

تأثيرات الوضع السوري الجديد على مصر

إعداد: مرصد مركز براثا

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

تَأثِيراتُ الوَضْعِ السُّورِي الجَدِيدِ عَلَى مِصْرَ

إعداد: مرصد مركز براثا

الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

تَأثِيرَاتُ الوَضْعِ السُّورِي الجَدِيدِ عَلَى مِصْرَ

◂ إعداد: مرصد مركز براثا

لاشكَّ من أنَّ سقوط النظام السُّوري كانت له تداعياتٌ كبيرةٌ على المنطقة العربيــة، وحتى تكتمل الصــورة للمتابع لهذه التداعيــات أن يَطَّلع على هذه التأثيرات على تحرك النظام المصري تجاه هذه المتغيرات.

سُوريةُ الجَديدَة

مع تَعَاظُم شــأن الجماعات المســلحة في ســورية وحصولهم على تأييدٍ أمريكي ودولي، حيــث صرّح وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) بعد محادثاتِ مدينة العَقَبَة حول سورية: «نحن على اتصال مع هيئة تحرير الشام وأطــراف أخرى»[1]، وهي المحادثــات التي حضرها وزراء ثمَــانِ دول عربية إضافــة إلى وزراء خارجية فرنســا وتركيا والاتحــاد الأوروبي ومبعوث الأمم المتحدة إلى سورية.

كما حصلــت الجماعات على دعمٍ تركي لتَماهِيهــا مع الأجندة الإقليمية التركيــة، حيث دعا (هاكان فيدان) حكّامَ ســورية الجدد، إلى عدم الاعتراف بالميليشــيا، المعروفة باســم (وحدات حماية الشــعب)[2]، وحصلت الإدارة الجديدة كذلك على شِــبه اعترافٍ رسمي «إسرائيلي» بعدما أكدت الحكومة

«الإسرائيلية» أنَّ سلوك الحكومة السورية القادمة هو الذي سيحدد ما إذا كانت «إسرائيل» ستستمر في عملياتها العسكرية أم لا.[3]

مَوقِفُ مِصْرَ مِن الأَزمَةِ السُّوريَّة

في بداية الأزمة وبعد سقوط النظام السوري أعلنت مصر عن ضرورة الحل السلمي للأزمة والحفاظ على وحدة سورية، ولا يبدو أن النظام المصري كان يملك أكثر من التصريحات الدبلوماسية المعتادة مثل إبداء الاهتمام الكبير للتغيُّر الذي شهدته الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتأكيد وقوفها إلى جانب الدولة والشعب السوري، ودعمها لسيادة سورية ووحدة وتكامل أراضيها، ثم دعت جميع الأطراف السورية بكافة توجهاتها إلى صَونِ مقدرات الدولة ومؤسساتها الوطنية، وتغليب المصلحة العليا للبلاد، وذلك من خلال توحيد الأهداف والأولويات وبدء عملية سياسية متكاملة وشاملة تؤسس لمرحلة جديدة من التوافق والسلام الداخلي، واستعادة وضع سورية الإقليمي والدولي.

إلا أنه لم تسمح الخارجية المصرية حتى الآن برفع علم الثورة السورية مثلما فعلت دول الخليج وتركيا، واعتذرت بأن الإدارة الجديدة غير منتخبة، أو أنَّ العلم الجديد غير معتمد في الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية، إلا أنَّ نشطاء سوريين اعتبروا أن النظام المصري لا يريد أن يظهر بشكل داعم

للجماعات المسلحة للعلاقات الجيدة التي جمعت مصر بالنظام السوري السابق، ما يؤيد ذلك أنَّ الأمن المصري ألقى القبض نحو ٣٠ سورية في منطقة ٦ أكتوبر-التي بها أكثر من ٢٥٠ ألف سوري تقريبًا- لرفعهم علم «الثورة السورية»، وهو ما عدّ من الأدلة على الموقف المصري المتحفظ تجاه الوضع الجديد في سورية.

التَّنسيقُ المصريُّ الإقليمي وَالدَولي حَولَ الأَزْمَة السُّوريَّة

عملت مصر على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لحل الأزمة، فرغم تعقد الوضع السُّوري بسبب تداخل العديد من المصالح الدولية والإقليمية، توجهت مصر لدول عربية مثل: السعودية والإمارات والأردن، ولدول غربية مثل: روسيا والولايات المتحدة لإيجاد (حل سلمي) للأزمة الداخلية المتوقعة، والحد من تفاقم الوضع الداخلي أو تصدير الوضع للدول المجاورة، فيما قام الرئيس (السيسي) عشية سقوط نظام دمشق بزيارة خاطفة غير منسقة إلى عمَّان (الأردن)، ما يعكس توجسًا حقيقيًّا من امتداد الاضطرابات إلى البلد الحليف لمصر.

على صعيدٍ آخر دخلت العلاقات التركية الإيرانية مع مصر حيّزًا مختلفًا؛ كانعكاس للمصالح المتباينة للدولتين في سورية، ففي حين كانت إيران ترغب في الحفاظ على النظام السوري السابق، كانت تركيا تعزز وجود

الجماعات المسلحة، ما مثّل مساحة تلاقٍ للأهداف بين النظامين الإيراني والمصري بعد الانقلاب التركي على التفاهمات والتوازنات القديمة، والتهديد المشترك للمصالح المصرية والإيرانية في الإقليم.

١ - مَصرُ وَتُركِيَا

تركز الحوار بين مصر وتركيا حول الأزمة السورية حول عدة نقاط رئيسية:

- الحل السياسي: كِلا البلدين يؤكدان على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية يحافظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية.
- مكافحة الإرهاب: التعاون على مكافحة التنظيمات الإرهابية التي تُهدد أمن واستقرار المنطقة. لكن من غير المُتوقع أن يتّفق الطرفان على تعريف لـ«الإرهاب»؛ ففيما يرى النظام المصري جماعات الإسلام السياسي ومنها (هيئة تحرير الشام) تهديدًا على أمنه القومي، ترى تركيا أن تلك الجماعات تمثّل امتدادًا أيديولوجيا لها، فيما يرى الأتراك تعريف «الإرهاب» أكثر انطباقًا على الجماعات الكرديَّة التي تحفّز على المشروع الانفصالي الكردي في الجنوب التركي، في حين مصر كانت تستضيف أنشطة وأحزاب وشخصيات محسوبة على المعارضة الكردية.

- عودة اللاجئين: بحث سبل تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم. وهو ما بدأت إرهاصاته تظهر في قرارات الحكومة المصرية من منع دخول السوريين إلى مصر ممن يحملون إقامات دول أخرى، والإعلان عن عدم تجديد تصاريح اللجوء.
- إعادة إعمار سورية: التنسيق بشأن جهود إعادة إعمار سورية بعد انتهاء الأزمة. ومن غير المتوقع أن تسمح تركيا لمصر أن تأخذ موطئ قدّم في ملف إعادة الإعمار.

٢ - مِصرُ وَإِيرَان

سادَ جوٌّ من التفاؤل بعد استقبال الرئيس (السيسي) لرئيس الجمهورية الإيرانية (مسعود بزشكيان) في القمة التي عُقدت مؤخرًا في القاهرة؛ حيث كانت فرصة لتبادل الآراء والحلول بعد عقود من التوتر والتباعد، سيَّما بعد تقاطع مصالح البلدين، وهو ما ظهر في حديثٍ رسمي من طهران عن «إرادة متبادلة» مع القاهرة لاستئناف كامل للعلاقات[4]، إلا أنَّ هذه العلاقات المصرية – الإيرانية من غير المتوقع أن تتجاوز حيّز «التصريحات الإيجابية»، هذا على الرغم من استبعاد أن يجد النظام المصري حليفًا أكثر جديَّة من الإيرانيين للتصدي للأطماع «الإسرائيلية» في سيناء، وهو ما بدأت إرهاصاته تظهر من خلال تكثيف «إسرائيل» وجودها على محور فيلادلفيا (صلاح الدين) تحسُّبًا

لسـقوط النظام المصري، الذي قد يكون احتمالاً واقعيًّا سيَّما في ظلّ وجود جماعات مسـلحة على الحدود المصرية الغربية تطمح إلى تصدير تجربتها إلى مصر بدعمٍ من الوجود العسكري التركي في ليبيا.

العَينُ عَلَى مِصرَ

في الأحاديث الداخلية للمعنيين بالأمن القومي المصري، تدور تصريحاتٍ تعتبر أن مصر هي والأردن الهدفان الأكثر احتمالاً لتكرار التجربة السـورية، خاصـةً أنَّ مصر عانـت من سـابقةِ وجود الجماعـات المتطرفة في سـيناء وصحرائهـا الغربية، والتـي بذلت جهودًا ضخمة وتضحيـاتٍ مادية وبشرية لاسـتئصالها، ولم تكن لتُسـتأصَل إلا مع ظروف جيوسياسـية مثل: انحسار المساحات التي تحتضن هذه الجماعات الإرهابية كما في أفغانستان والعراق وسورية، أما وقد عاد الصراع الليبي (القومي - الإسلامي) إلى الواجهة، وقد اكتسبت جماعات الإسلام السياسي المصرية الزَّخم من المِثال السوري، فقد عادت أجواء التوجُّس والخوف إلى أروقة القرار المصري.

فقد كان لسـيناء حظ كبير من تواجد الجماعات المسـلحة بعد ٢٠١٣، التي اسـتغلت الفراغ الأمني وقتها لتصعيد عملياتها وتثبيت قدمها في أرض عانت لسـنوات من الإهمال وعدم الإعمار، فضلاً عن التهميش الاقتصادي والاجتماعـي، وتُعتبر سـيناء هي «كعـب أَخِيل» في منظومـة الأمن القومي

المـصري؛ فهي الآن على بعد كيلومترات من حشـد إسرائيلي على الحدود، وهي المرشـح الأول لاجتياح «إسرائيلي» إذا ما سـقط النظام المصري كما حدث في الجولان بعد سـقوط النظام السـوري، كما أن هناك فرصًا حقيقيةً لحـدوث انقلاب من العشـائر على الدولة في سـيناء، بعـد تهجير عدد من السكان قسرًا وخضوع بعضهم للمحاكمات العسكرية.

السّيناريُوهَات المُحتَمَلَةُ لِلأَزمَةِ السُّورِيَّة وَتَأثِيرهَا عَلَى مِصرَ

اسـتمرار الأزمـة سـيؤدي إلى مزيـد من التدهـور في الوضع الإنسـاني والاقتصادي في سـورية، وتأثير سَـلبي على الأمن والاسـتقرار في المنطقة، خاصـة مصر التـي تعتبر سـورية البوابة الشرقيـة لها وتتعدد سـيناريوهات المخاطـر التي تواجهها، حيث تنحصر هذه السـيناريوهات والمخاوف في ثلاث نقاط:

١ - عودة الجماعات الإرهابية إلى مصر

عانت مصر لسنوات طويلة مخاطر الإرهاب وتوغلاته خاصة في الشمال من سيناء، وبعد مبايعة جماعة أنصار بيت المقدس لتنظيم (الدولة الإسلامية / داعـش) عام ٢٠١٤م، اسـتطاع التنظيم تحقيق عدد مـن الضربات على ضباط وجنود الجيش المـصري مثل كمين «البرث» الذي راح ضحيته ٢٦

مجنّـدًا من الجيش المصري، ورغم أن سـيناء كانت لهـا الحظ الأكبر من النشـاطات الارهابية بسبب قلة التواجد الأمني بها العائد لنصوص معاهدة (كامب ديفيد) الا ان محافظات أخرى عانت من تلك الهجمات مثل المنيا والقاهرة وقنا.

وبعد سـنين من الجهود المضنية في سـيناء وباقي المحافظات من توعية واعمار فيمكـن القول ان منابع هذه الجماعات تـم تجفيفها، إلا إذا وضعنا في الاعتبار سـخط بعض أهالي سـيناء من التهجير القـسري والمحاكمات العسكرية ونفوذ بعض القبائل وقربها من النظام المصري "العرجاني نموذجا" هذا السخط قد يتم توجيهه ليكون حراك مسلح ضد الجيش المصري خاصة إذا تكـرر دعم خارجي للتلك القبائل من الشرق عن طريق الحدود المصرية الفلسطينية بوسـاطة إسرائيلية كما فعلت تركيا مع الجماعات المسلحه على حدوها مع سوريا.

من العوامل المسـاعدة لهذا الدعم وجود عناصر إرهابية لها خبرة في هذا المجال لها مناصب حيوية الآن في حكومة سوريا الحالية مثل (أنس خطاب) رئيس جهاز الاستخبارات السوري الحالي الذي كان مسؤول تهريب الأسلحة إلى الداخل السوري.

وليس خطر عودة الارهاب لمصر تهديد شرقي فقط بل غربي ايضا بسبب التواجد التركي في ليبيا ودعم الجماعات المسلحة هناك التي لها نفس المزاج

الداعشي، فسيناريو غزو من جهة ليبيا لجماعات مسلحة مدعومه من النظام التركي مرجح جدا ويساعدة الفراغ العمراني لغرب النيل على عكس الكتلة الشرقية التي كان توجه الدولة المصرية منصبٌّ عليها في الاعوام السابقة.

أيضا الوجود الذي يمكن أن يمثل تهديد لمصر لن يكون جهاديا او داعشيا على غرار (طالبان) و(القاعدة) بل نموذج لطيف تركي الصنع مثل النموذج المحسّن الذي حول (الجولاني) لـ(أحمد الشرع) وهو نموذج أقرب للسمت الاخواني الذي يعرفه جيدا المواطن المصري.

الآن مثلا هناك حرب اعلامية بين النظام المصري والاخوان, بين أن النظام يعري النموذج السوري وبين التهديد والوعيد للنظام المصري بتكرار هذا النموذج على أرضها, الا ان أسبقية النظام منحت له نقاطا. فهو دوما كان يذكر المصريين أن خطر الإخوان لم يزُل وأنه متربصٌ وقد يعود، والصراعات الطائفية وإرهاصات الفوضى في الداخل السوري أثبتت أن بقاء النظام المصري بكل ما عليه أفضل من «الفوضى» (التي أشار إليها (السيسي) عدة مرات في الأسبوعين الماضيين).

عليه يمكن القول أن خطر رجوع إرهاب جماعات الإسلام السياسي إلى مصر خارجي وليس داخلي؛ إذ لا وجود فعلي للتطرف سوى على السوشيال ميديا وهي حالة مشغولة حالاً بالتهليل لـ «سورية الشرع» ومهاجمة الصوفية والأشاعرة.

٢ -الأمن الاجتماعي وملف اللاجئين:

رغم نشوة كثير من السوريين المهجّرين من سقوط النظام السوري أملاً في قرب انتهاء الحرب الأهلية كيف كان، وعزم الكثير على عودتهم لبلادهم، إلا أن موقف مصر من الأزمة السورية قد أضاف ضبابية على المشهد؛ فمنذ أيام وقبل الأزمة أقرت الحكومة سلطات واسعه لتحديد وضع اللاجئين وتقنين أوضاعهم، لكن تم تعليق كل هذه بعد اجتياح الفصائل المسلحة المدعومة تركيا لدمشق.

وكون النظام المصري ليس لدية علاقات مع «حكام سوريا الجدد»، وكون الوضع السوري المستجد لن يكون جاذبا للاجئين بل قد يطرد أعداد أكبر فرارا من مستقبل مفزع ومخيف، فهذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين ستمثل عبءًا أكيدًا على الدولة المصرية وتزيد من الأعباء الاقتصادية التي تعتبر تحدي كبير للنظام المصري حاليا وهوا ما ينقلنا للتأثير الثالث.

٣ - ملف حقوق الانسان والاقتصاد

بعد الزخم الإعلامي والضخ الدعائي حول سجن «صيدنايا» قد يحفّز المجتمع المصري لإعادة استدعاء أوضاع المغتقلين السياسيين خاصة مع حراك ليبرالي مدني مثل إضراب (د. ليلى سويف) والدة المسجون (علاء عبد الفتاح)، وواعتصام الصحفية (رشا عزب) في نقابة الصحفيين، لذا قد

تتجه الدولة لعمل مصالحات واسعه الفترة القادمة مع غير معتقلي الإسلام السياسي بهدف فك الاحتقان في الداخل المصري وكسب تأييد شعبي، مع ملاحظة بعض التحركات غير المعتادة في السياسة الداخلية مثل اجتماع الحكومة المصرية مع رجال أعمال نظام "مبارك" لاستشارتهم بشأن الوضع الاقتصادي، وظهور (جمال مبارك) -نجل الرئيس المصري الأسبق والمرشح الرئاسي القوي- في صورة من السعودية مع المستشار (تركي آل الشيخ) المقرب من (محمد بن سلمان)، في رسالة واضحة للداخل المصري، ما فسره مراقبون أن محاولة من السعودية لاستكشاف البديل فيما إذا سقط الحكم العسكري الآيل للسقوط.

٤ - التخلي عن السيسي

قد يلجأ النظام المصري لتغيير (السيسي) ووضع نظام جديد يحتوى التغييرات الخارجية والداخلية، يمكن أيضا اختيار وجه غير منتمي للمؤسسة العسكرية وله صلة قديمة بنظام مبارك، وقد يحدث تدخل خارجي من الدول التي لها استثمارات في الداخل المصري مثل السعودية والامارات، وقد تكون على شكل صفقة كتلك التي حصل عليها (بشار الأسد) أن يتخلى (السيسي) عن الحكم طواعية بدافع إنقاذ البلاد وتهيئة نظام جديد منفتح قادر على إحداث توازن في الملف الاقتصادي وكبح جماح المؤسسة العسكرية

المصريــة التي تســتحوذ على النصيــب الأكبر من الاقتصــاد المصري، في هذا الســياق صدرت من عدة مراكــز تفكر أميركية ذات مــكان مرموق مثل دراســة١ "معهد كارنغــي" ومقالات (ســتيف كــوك - Steven A. Cook) مدير مكتب الشرق الأوســط في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية التي نشرتها٢ "فورين بوليسي - Foreign Policy" وأعيد نشرها على موقع مجلس العلاقات الخارجية٣ في آذار/مارس ٢٠٢٣. والتي تتطلب حســب ما جاء في كتب٤ (كوك) واجهةً علمانيةً للنظام المصري (سواء: مدنية أو إسلامية) يكون في القلب منــه والعمود الفقري للنظام هو الجيــش والأجهزة الأمنية المتحالفة بشكل وثيق مع أميركا والغرب (نموذج: تركيا - باكستان - الجزائر)، بحيث لا تمانع هذه "الواجهات" السياسات القائمة من : التطبيع - العولمة - النيوليبرالية، مع قدرة أكبر على احتواء الســخط الشــعبي من شــخصيات أخــرى ذات خلفية عســكرية قد لا يتيح لها تربيتها داخل المؤسســة الأمنية أو العسكرية (Military Mindset) التواصل مع الجمهور بالشكل الأمثل، والأهــم من ذلك لكي يســهل اســتبدال هــذه "الواجهات" المدنيــة إذا تم اســتهلاكها لامتصاص أي سخط شعبي ينتج عن الصدمات العميقة الآتية، بدون أن يحــدث هزّات "مقلقة" داخــل الدولة العميقة، ولكتون شــبكات المصالح حول هذه "الواجهات" أكثر قابلية للسيطرة من شبكات المصالح حول (السيسي).

خُلَاصَة

تُعدُّ الأزمة السُّورية قضية ذات أهمية بالغة لمصر، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمنها واستقرارها. تعتمد طبيعة التأثيرات على تطورات الأحداث في سورية والقرارات التي تتخذها مصر والفاعلون الدوليون والإقليميون. إلا أن النظـام المصري لا يملك أي هامش للمنـاورة أو أدوات للتأثير الإقليمي يسمح له بالتدخل في إعادة توجيه مجريات الأحداث لصالح أمنه القومي أو المشاركة في مستقبل (سورية الجديدة).

وكَونُهـا الدولة الوحيدة صاحبة الجيش القومي المتماسـك في المنطقة، سـيجعلها ذلك تتعامل بحساسية مع الوضع السـوري الجديد المدعوم من القوى الغربية، وهناك ترجيح يجعلها تحاول تدارك المخاوف الأمنية الداخلية والخارجية وتعيد النظر في تحالفاتها القادمة في ظل النظام العالمي الجديد الذي ستثمر عنه الصراعات الحالية.

مصادر ومراجع

https://www.bbc.com/arabic/articles/c9dpq3pnyqdo
https://tinyurl.com/59fjadef
https://www.bbc.com/arabic/articles/ckgn8g0zq4lo
https://tinyurl.com/3d9ubpfm
(Endnotes)
1 - https://carnegie-mec.org/diwan/87975
2 - https://foreignpolicy.com/2022/03/10/islamism-is-ready-for-a-comeback/
3 - https://www.cfr.org/article/islamism-ready-comeback
4 - For instance, Revise: Steve A. Cook: Ruling but Not Governing the Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey, (Johns Hopkins University Press), Mar 2007, ISBN 978-0-8018-8591-4